يطرح التقرير في مقدمته كيف تعاملت الحكومات العربية مع شعوبها من خلال العقد الاجتماعي، وكيف تطور خلال السنوات، حيث استطاعت هذه الدول خلال السنوات السابقة لا سيما ما قبل 2010 أن تقدم لشعوبها الوظائف في القطاع العام مقابل الولاء، كما قدمت الحكومات السلع والخدمات المجانية أو المدعومة لشعوبها مقابل قبولهم في الحد الأدنى من الحريات والحقوق السياسية والمدنية.

إلا أن في السنوات الأخيرة بدأت الشعوب في فهم وإدارك حقوقها وحرياتها ودور الحكومات، وقد ساهم الإنترنت في ذلك، وبناءً على زيادة هذا الوعي والادارك للشعوب أدى إلى زيادة مطالب الشعوب في تحقيق سيادة القانون ومكافحة الفساد والسعي لنيل المزيد من الحقوق والحريات.

إلا أن هنالك من الحكومات قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها لشعوبها وهذا ما أدى إلى الاضطرابات والثورات التي بدأت منذ 2011 في المنطقة العربية، ويظهر في المقدمة أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول العربية كضعف الحوكمة الفعالة، ومعدلات البطالة العالية لا سيما بين الشباب.

ويبدأ التقرير في عرض المشكلات حيث يبين أن جميع الدول العربية لا تمنح الحرية الكاملة لشعوبها فيما يخص حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الصحافة، وكذلك افتقار المصداقية والشفافية والنزاهية في الانتخابات.

وفي ظل الافتقار للمصداقية والشفافية، تفقد الشعوب ثقتها في الحكومات وكذلك في القضاء، وغالباً يجلئوا الشعوب للانضمام للمنظمات غير الحكومية للتعبير عن آرائهم بدلاً من اللجوء للأحزاب.

إلا أن بعض الدول لم تعمل على تسوية الامور مع الشعوب بل اعتمدت على سياسة عدم التسامح ففي مصر يلجأ النظام للقمع والسجن وتقييد الحريات، واختراق حقوق الانسان والقانون الدولي في تعذيب المساجين.

كما أن العديد من الدول العربية ما زالت تضع قيوداً وضوابط على حرية التعبير وحرية الصحافة وتقيدها، كما تضع قيوداً على حرية التعبيير الالكترونية.

كما أدى انعدام الثقة للمواطنين في الأحزاب والحكومة إلى عزوفهم عن المشاركة في الانتخابات والاقتراع خاصة الشباب، وفي ظل عدم وجود قوى سياسية بديلة عن النخبة الحاكمة، يلجأ الشعب إلى المشاركة غير الرسمية مثل الاحتجاج ليطالبوا في الحوكمة والديمقراطية.

كما أن الاحتجاجات في الدول العربية تكون حول توزيع الخدمات أو مطالب في توزيع العادل، وتقديم الخدمات الجيدة، كالنفط، والنفايات، وغيره..

كما يطرح التقرير بعض الحلول وهي:

* قيام النواب المنتخبين من الدوائر المحلية المنتسبين للأحزاب في الاهتمام بتوفير الخدمات لدوائرهم ومجتمعاتهم المحلية، وهذا ما سيساهم في اعادة الثقة في الاحزاب وتوسيع قاعدتهم الشعبية، والتركيز على قضايا حوكمية.
* تنمية وسائل الاتصال للجمهور، من خلال قيام الأحزاب بالتعاون مع المجتمع المدني.
* أن تقوم الحكومات في الحوارات الوطنية والمحلية ومجالس البلدية.
* مساهتمة المجتمع المدني في ايصال صوت الشعب للمجتمع الدولي.

كما أن فعالية الحكومة وكفاءة القطاع العام ما زالت متردية وغير مرضية للشعوب حتى في الدول التي تتوفر بها الموارد ما زالت كفاءة القطاع العام سيئة للغاية، وما زالت الشعوب تشعر بخيبات أمل اتجاه كفاءة قطاعهم العام.

وعملت بعض الحكومات على تحسين خدماتها خاصةً في التعليم والصحة مثل دولة الأردن والمغرب، حيث انخفضت معدلات الوفايات وتعزيز التعليم، إلا أن ما زال المواطنون يشعرون بخيبات أمل اتجاه قصورها حتى بعد الانجازات التي تم تحقيقها، فهي لم تصل لحد الرضى التام للمواطنين.

إلا أن مصر ولبنان عملت الحكومات على خفض توقعات مواطنيها بآمالهم في تزويدهم بالخدمات حيث تدنت معدلات التنمية البشرية، وانعدام فرص العمل وتحول المواطنين من البحث على الخدمات إلى البحث عن الأمن والاستقرار كذلك الحال أيضاً في سوريا.

عملت الحكومات في عدة دول على تعزيز اللامركزية كونها طريق للارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية، إلا أن مشروع اللامركزية في عدة دول تغيب عنه الارادة السياسية الحقيقية.

كما تعمل الحكومات على التحول الالكتروني للخدمات العامة، حيث استطاعت بعض الدول في رقمنة الخدمات الحكومية، إلا أن بعض الدول ما زالت في بداية المرحلة أو بدأت في الترويج لهذا التحول.

إلا أن التحول لرقمنة الحكومة، واللامركزية هي حلول مؤقتة في ظل غياب المساءلة عن الحكومات العربية.

ويطرح التقرير عدة حلول أخرى، وهي:

* اللامركزية وحضور الارادة السياسية الفعلية.
* التركيز على الحوكمة في قضايا محددة ثم البدء في التوسع مثل التعليم والصحة، التي يمكن من خلالها استعادة ثقة المواطنين.
* توفير مكافات وحوافز للأداء المتميز في القطاع العام.

وتبعاً للبنك الدولي الذي يعرف الفساد أنه إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة"، يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين.

حيث كان الفساد في كافة الدول العربية من أهم ثلاث مشاكل يواجهها البلدان العربية، وتتراوح مستويات الفساد في الدول العربية من مستوى طفيف الى متوسط.

ويقدم التقرير الحلول للفساد بما يلي:

* إطاراً قانونياً محكماً، بما فيه التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية.
* إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد.
* الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها. إن رقمنة العمليات الإدارية البيروقراطية، مثل العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة، والمحسوبية.

**الرأي الشخصي في المشكلات والحلول**

نعم موافق على اختيار المشاكل فهي صحيحة وهي أهم المشكلات التي تواجه الدول العربية، ولكنني قد لا أتفق مع بعضها، كما أتفق مع الحلول التي تم عرضها ولكنني لا أرها مفصلة أو كافية في القدر المناسب.

في البداية لننقاش أمر حرية الرأي والتجمع والصحافة، ما زالت الدول العربية تضع العديد من القيود على هذه الحريات، إلا أن هنالك فئات من المجتمع يمثلون اليسار المتطرف أو اليمين المتطرف، وفي ظل ضعف الدولة العميقة والمؤسساتيه في الدول العربية لذلك يجب اللجوء إلى قمع الحريات على فئات محدةة خاصةً للحفاظ على الأمن والاستقرار للدولة، وذلك حفاظاً على المصلحة العليا للدولة، حيث هنالك تياريات سياسية مثل: الشيوعية، التيارات الدينية تؤمن في التغيير الجذرية وتقف معارضة لمفهوم الدولة المدنية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، لذلك أختلف مع ما جاء به في التقرير، ولكن أتفق أنه ما زلنا أيضا بحاجة إلى المزيد من من الحريات لباقي الفئات.

أما فيما يخص توزيع الخدمات والموارد، فاتفق مع الحلول المقدمة، وايضاً أوصي بأنه يجب على الحكومات في التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء المشاريع التي توفر الخدمات للشعوب وتحقق التنمية المحلية بواسطة القطاع الخاص ومن ثم تعود ملكية هذه المنشاء للحكومة، دون أن تتكلف الحكومات بأي تكاليف اضافية.

وفيما يخص الفساد فإني أتفق تماماً فيما تم طرحه من حلول وأنظمة تشريعيه، كما أنني أقدم حلول أخرى، حيث يوجد في الأردن ما يسمى ديوان المحاسبة وهو يعمل على مراجعة كافة الأمور المالية الخاصة في القطاع العام ومساءلة الحكومة أين تم صرفها ومتى وما هي الغاية والتحقق من ذلك، فهذا يساعد على اكتشاف الفساد ورصده، والحد منه.